

ينشر هذا الكتيب ضمن سلسلة "التوعية المالية والضريرية"

يمكنكم نسخ أو تحميل أو طباعة محتوياته للاستخدام الشخصي، وتضمنين مقتطفات منه في المستندات والعروض التقديمية والمواقع الإلكترونية شرط أن يُذكر كمرجع للمعلومات على الشكل التالي: "موازنة المواطنة والمواطن"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وزارة المالية اللبنانية - 2018.

للاستخدام العام أو التجاري، يجب مراسلة المعهد على البريد الإلكتروني institute@finance.gov.lb
هذا الكتيب متوفرًا على:

● موقع المعهد المالي: www.institutdesfinances.gov.lb

● موقع وزارة المالية: www.finance.gov.lb

عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مركز تميّز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام. هو مؤسسة عامة مستقلة ماليًا وإداريًا وفنيًا تعمل تحت وصاية وزير المالية.

ISBN 978-9953-9030-4-0

© جميع الحقوق محفوظة لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية اللبنانية - 2018

إعداد: اسكندر البستاني

التواصل التحريري: جيد بكداش الباشا

تصميم وتنفيذ: بسام قهوجي

طباعة: RAIDY www.raidy.com

صورة الغلاف: نبيل اسماعيل

موازنة المواطنة والمواطن

لبنان
2018

سلسلة التوعية المالية والضريبية

الطبعة الأولى

تمّ إعداد " موازنة المواطنة والمواطن - 2018 " بتوجيهات من معالي وزير المالية، الأستاذ علي حسن خليل. يصدر هذا الكتيب من ضمن سلسلة التوعية المالية والضريبية الهادفة لتوعية المواطن حول حقوقه وواجباته وتسهيل قيامه ببعض المعاملات الأساسية وتعزيز ثقافته المواطنة.

رسالة الوزير

حرصاً منا على تقوية أطر التواصل وتعزيز علاقة الثقة بين الدولة والمواطن، اخترنا في وزارة المالية أن نعمل على تعزيز الشفافية حول موضوع الموازنة العامة لما يكتسب هذا الموضوع من أهمية في حياة المواطنين والمواطنات لجهة تحسين فرصهم في العمل والتعلّم والطبابة والسكن وقدرتهم على الإنفاق.

تُعتبر الموازنة العامة الوثيقة الرسمية التي تُترجم خطة عمل الحكومة بالأرقام والتي تُظهر أبرز سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة. وتلتزم وزارة المالية هذه السنة إصدار «موازنة المواطنة والمواطن» بالتوازي مع إقرار الموازنة العامة والموازنات المُلحقة لعام 2018، بقصد إتاحة المجال أمام الرأي العام من مواطنين ومواطنات وقطاع خاص ومختلف مكوّنات المجتمع المدني للحوار وإبداء الرأي والتفاعل حول أولويات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية وأوجه إنفاق المال العام وطرق تمويله ولممارسة دورهم في المساءلة والمحاسبة بصورة مستنيرة.

ندعو الجميع إلى المساهمة في توسيع انتشار هذا الكتيب، آمليين أن تصبح موازنة المواطن تقليداً سنوياً لوزارة المالية. وننتهز هذه الفرصة لتجديد التزامنا بتعزيز الشفافية وتحقيق قيم الخدمة العامة والحوكمة الجيدة.

وزير المالية
علي حسن خليل

قائمة المحتويات

6	”موازنة المواطنة والمواطن“
8	الموازنة العامة
9	الأهداف
10	لمحة عامة
11	النفقات
18	الإيرادات
24	الدين العام
27	التعديلات الضريبية
30	الإصلاحات
32	المشاريع والبرامج
33	هل تعلم؟
34	الموازنة العامة في خمس أسئلة

المفاهيم الماليّة والاقتصادية

الدين العام

هي الأموال التي تقتربها الحكومة من مصارف تجارية وجهات مانحة وغيرها لتغطية العجز.

العجز

يحصل العجز المالي عندما تتخطى نفقات الدولة إيراداتها.

الميزان المالي

هو الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

الميزان الأوّلي

هو الفرق بين النفقات العامة (باستثناء خدمة الدين) والإيرادات العامة.

ماكرو اقتصادي

أي الاقتصاد الكلي وهو كناية عن دراسة الاقتصاد ككل، ليس فقط شركات محدّدة بل قطاعات بأكملها. يأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة وغيرها على الاقتصاد بأكمله.

الموازنات المُلحقة

هي موازنات خاصة لبعض المرافق العامة التي تُدار بطريقة تجارية، والتي تتمتع باستقلال مالي دونما التمتع بشخصية مستقلة عن الدولة.

سلفة الخزينة

هي من الأموال التي تخرج بصورة مؤقتة من صناديق الخزينة وتُسدّد من اعتمادات الموازنات الحالية أو اللاحقة.

المال العام

هو مال جميع المواطنين والمواطنات. يوكلون الدولة التصرف به لتقوم بمهامها المتعدّدة مثل الدفاع عن الوطن، تحقيق العدالة، إنشاء البنى التحتية، تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها ...

الموازنة العامة

هي الوثيقة التشريعية (قانون الموازنة) التي تلخّص للمواطن سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية وخطتها لإدارة المال العام خلال السنة.

التضخم

هو معدّل الزيادة في مؤشّر أسعار السلع الأساسية التي يستهلكها المواطن في حياته اليومية. يؤدّي التضخم إلى تدني القدرة الشرائية لدى المواطن.

الناتج المحلي الإجمالي

هو إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلاد خلال سنة معيّنة. يعكس الناتج المحلي الإجمالي حالة الاقتصاد الوطني.

النمو الاقتصادي

هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها الاقتصاد خلال سنة معيّنة.

النمو الاقتصادي الحقيقي

هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها الاقتصاد خلال سنة معيّنة، مع الأخذ في عين الاعتبار نسب التضخم.

”موازنة المواطنة والمواطن“

1

ما هي؟

أ

يُقدّم هذا الكتيّب صيغة مُبسّطة لموازنة الحكومة اللبنانية لعام 2018، يستند إلى معطيات الموازنة المُقرّرة في مجلس النواب ليعرض أبرز التوجّهات الماليّة للحكومة بالإضافة إلى البنود الإصلاحية الملحوظة.

يتوجّه الكتيّب إلى جميع مكّونات المجتمع من مواطنين ومواطنات. يعرض أرقام الموازنة بشفافيّة ووضوح بهدف توعيتهم على أوضاع المالية العامة وتمكينهم من مقارنة وتحليل أرقام الإنفاق العام وتقديرات العجز وإشكالية الدين العام. الغرض من هذا الكتيّب هو إشراك المواطنين بشكل أكثر فعّالية في النقاش العام حول مقاربات الحكومة لهذه الموضوعات التي لها تأثير أساسي على الفرص المتاحة أمامهم وأمام مستقبلهم، وبالتالي تمكينهم من المساءلة والمحاسبة على قاعدة المعرفة.

لماذا تُصدرها وزارة الماليّة؟

ب

- لتسهيل وصول المواطنين والمواطنات إلى المعلومات المالية؛
- لمساعدتهم على فهم أهمية الموازنة وكيفية تأثيرها في حياتهم اليومية؛
- لتوفير الأدوات التي تُمكنهم من تقييم إلى أي مدى تُلبّي هذه الموازنة مطالبهم وتوقّعاتهم؛
- لتعريفهم على أهمّ سياسات الحكومة المالية والاقتصادية؛
- لتمكينهم من تكوين رؤية واضحة تخوّلهم طرح أفكار تلائم تطلّعاتهم وحاجاتهم.

ماذا تتضمن؟



- الأهداف العامة لموازنة عام 2018 وفرضياتها؛
- النفقات المُرتقبة وكيفية توزّعها على مختلف القطاعات؛
- الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المُتوقّعة ومصادرها؛
- أرقام الدين العام ومكوّناته؛
- المشاريع المنوي تنفيذها؛
- التعديلات الضريبية المُقرّرة؛
- الإجراءات الإصلاحيّة.

الموازنة العامة

2

كيف تُعرّف الموازنة في لبنان؟

- عرّفت المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية اللبناني الموازنة العامة للدولة بأنها «صك تشريعي تُقدّر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن سنة مقبلة وتُجاز بموجبه الجباية والإنفاق».
- يُشير هذا التعريف إلى أن الموازنة العامة المُتبعة في لبنان تقوم على مبدأ التقسيم الإداري أو ما يُسمّى بـ«موازنة البنود».
- تأخذ موازنة البنود بمبدأ توزيع النفقات والإيرادات سنوياً على أساس الوحدات الحكومية في الدولة من وزارات وإدارات ومؤسسات (تصنيف إداري) ووفق أغراض الصرف على السلع والخدمات والأشغال التي تحتاجها وتُنقّذها الوحدات المختلفة (تصنيف وظيفي).
- تتمثّل موازنة البنود على شكل جدول بسيط يُظهر مجموع الإيرادات في جانب منه ومجموع النفقات في الجانب الآخر.
- يصعب في إطار موازنة قائمة على البنود أو التقسيم الإداري تعزيز الشفافية وتقييم أداء الوحدات الإدارية في تنفيذ البرامج والمشاريع وبالتالي تمكين المواطنين من المساءلة والمحاسبة.

كيف تطوّر مفهوم الموازنة حول العالم؟

- تطوّرت النظرة إلى موازنات الدول منذ مطلع القرن العشرين، خاصة في ما يتعلّق بدورها الاقتصادي والاجتماعي كأداة استشراف وتخطيط ومحاسبة.
- أدّى ذلك إلى تغيير في محتويات الموازنة وطريقة تبويبها (وظائف/مشاريع missions-programmes-actions عوضاً عن بنود) وفي الأساليب المُستخدمة لإعدادها وتنفيذها والرقابة عليها (pilote)، وذلك من خلال وضع مؤشرات الأداء (indicateurs de performance) ومخطّطات الأداء السنوية (projets annuels de performance) وتقارير الأداء السنوي (rapports annuels de performance).

الأهداف

3

أ

ما هي توجّهات الحكومة الأساسية لموازنة 2018؟

- ترشيد الإنفاق العام؛
- تخفيض نسبة العجز المالي، وبالتالي احتواء نسبة الدين العام؛
- تحقيق بعض الإجراءات الإصلاحية؛
- خفض موازنات كافة الإدارات والمؤسسات العامة بنسبة 20% من دون أن يشمل الرواتب والأجور وملحقاتها.

ب

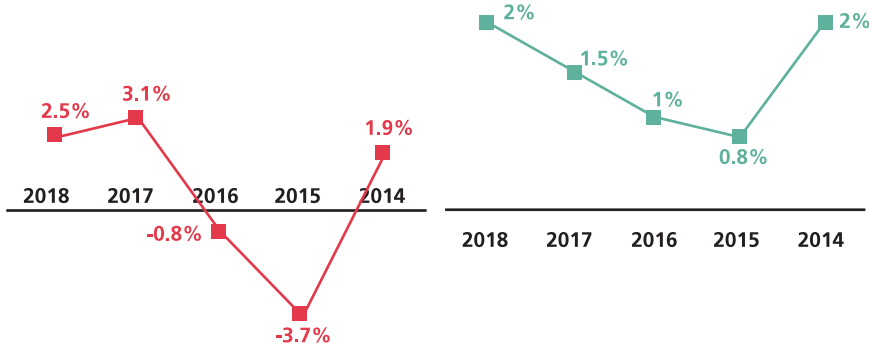
ما هي فرضيات إعداد موازنة 2018؟

2020	2019	2018	
3.10	2.91	2.13	معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
4.60	3.91	3.43	معدّل النمو الإسمي (%)
2.02	1.72	1.69	نسبة التضخم (%)
93 567	89 456	86 087	الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)
62 068	59 341	57 106	الناتج المحلي القائم (مليون د.أ.)
26.30	27.01	27.40	إجمالي النفقات (% من الناتج المحلي)
17.91	17.86	17.79	إجمالي إيرادات الموازنة (% من الناتج المحلي)
-7.14	-7.90	-8.36	الميزان الإجمالي (% من الناتج المحلي)

المؤشرات الماكرواقتصادية المُعتمدة في التوقعات المالية المتوسطة الأمد»

المُرجع: تعميم رقم 1420/ص1 بشأن إعداد مشروع قانون الموازنات العامة والموازنات المُلحقة للعام 2018

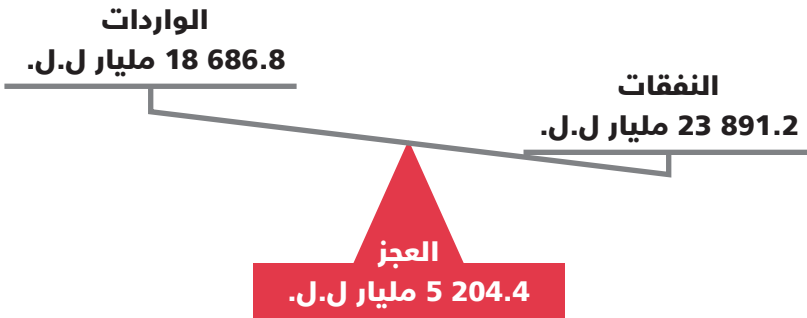
لمحة عن تطوّر الوضع الاقتصادي في السنوات السابقة



معدّل التضخّم الوسطي
بين 2014 و2018

معدّل النمو الاقتصادي
الحقيقي بين 2014 و2018

ملاحظة: أرقام سنة 2018 هي أرقام تقديرية
المرجع: بيانات صندوق النقد الدولي



الوضع المالي في موازنة 2018

ملاحظة: لا يشمل العجز اعتمادات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، إذ نصّت المادة 13 من قانون الموازنة على إعطائها سلفة خزينة طويلة الأمد وقدرها 2 100 مليار ل.ل. وبالتالي يصبح العجز 7304.4 مليار ل.ل.

المرجع: قانون موازنة العام 2018

النفقات

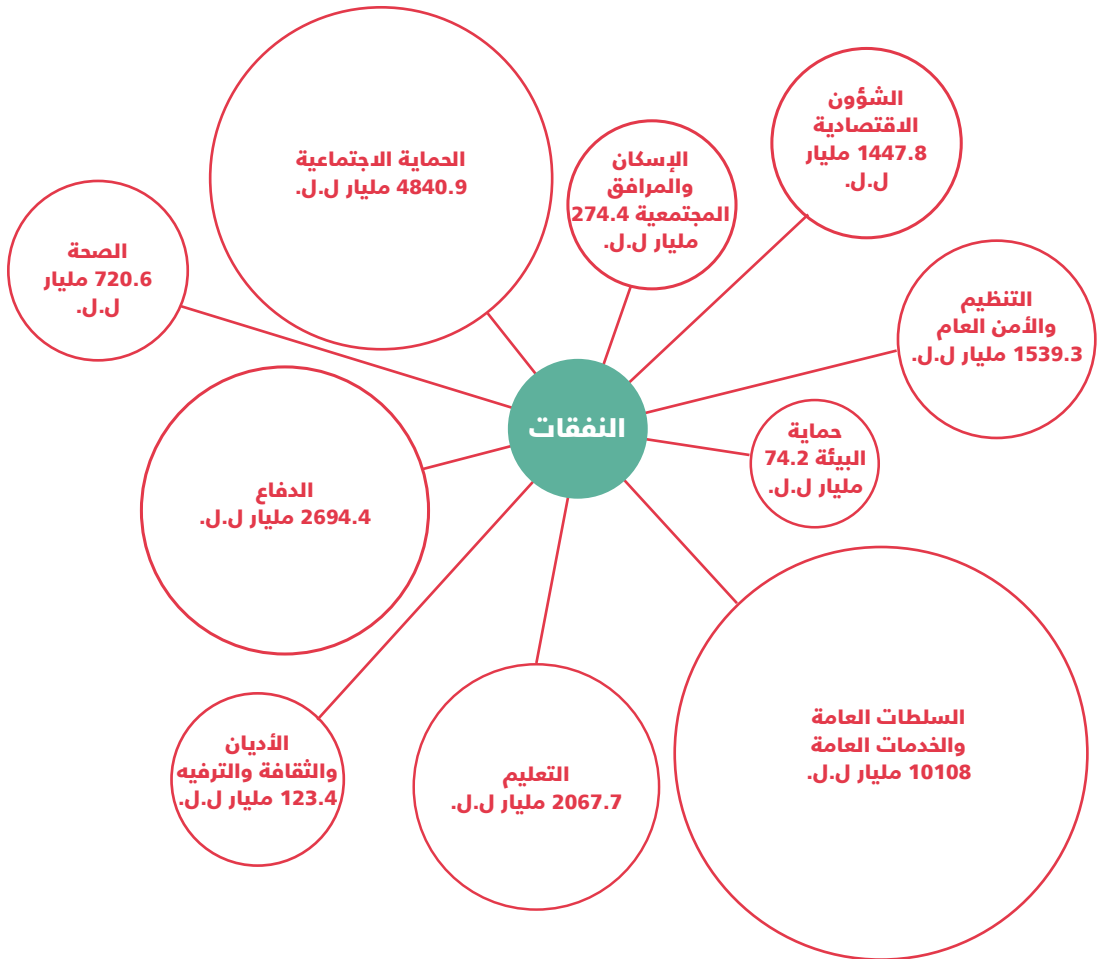
5

أ

لمحة عن توزع النفقات بحسب التصنيف الوظيفي

23 891 مليار ل.ل.

هي إجمالي نفقات الموازنة العامة لعام 2018



النفقات

أبرزها:

الدفاع	2 694.4 مليار ل.ل.
منها عتاد وتجهيزات وبنى تحتية لصالح الجيش 271.5 مليار ل.ل. إزالة القنابل العنقودية 2.5 مليار ل.ل.	
التنظيم والأمن والعدل	1 539.3 مليار ل.ل.
منها خدمات الشرطة 995.7 مليار ل.ل. العدل 119 مليار ل.ل. إدارة تأديبية 20.3 مليار ل.ل.	
الشؤون الاقتصادية: الطاقة	2 188 مليار ل.ل.*
منها المصادر التقليدية للكهرباء 27.6 مليار ل.ل. المصادر الجديدة للكهرباء 4.7 مليار ل.ل. سلفة خزينة طويلة الأجل لدعم عجز مؤسسة كهرباء لبنان 2,100 مليار ل.ل.	
الشؤون الاقتصادية: النقل	482.4 مليار ل.ل.
منها أشغال الطرق 395 مليار ل.ل. بناء وتخطيط الموانئ والمرافئ 16.5 مليار ل.ل.	
الصحة	720.6 مليار ل.ل.
منها خدمات الاستشفاء 498.3 مليار ل.ل. مساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح 15 مليار ل.ل. منها 2 مليار ضمن الخدمات الاستشفائية أدوية 158 مليار ل.ل.	
التربية والتعليم	2 067.7 مليار ل.ل.
منها التعليم الابتدائي والثانوي 1 445.7 مليار ل.ل. التعليم الجامعي 435.4 مليار ل.ل.	

95.6 مليار ل.ل.

الشؤون الاقتصادية: الزراعة والبحوث الزراعية

منها دعم مزارعي الأعلاف 9.8 مليار ل.ل.
المشروع الأخضر 2.4 مليار ل.ل.
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية 15 مليار ل.ل.

74.2 مليار ل.ل.

البيئة

منها إدارة النفايات 35.45 مليار ل.ل.
مساعادات لمشاريع بيئية في المحافظات 960 مليون ل.ل.

كيف تُقدّر نفقات الموازنة؟

يرسل وزير المالية تعميم الموازنة الذي يحدّد فيه توجّهات الحكومة وتقوم كل وزارة وإدارة عامة بتقدير نفقاتها الخاصة بالاستناد إلى تعميم الموازنة وانطلاقاً من أرقام السنة السابقة، وتقدّم مشروعها لمديرية الموازنة في وزارة المالية.

تدرس مديرية الموازنة اقتراح الإدارات أخذة بعين الاعتبار إنفاق السنة السابقة وتوجّهات وأولويات الحكومة. بعد الانتهاء من جلسات مناقشة المشاريع مع الإدارات المختلفة، تحضّر مديرية الموازنة تصوّر أولي لمشروع الموازنة المتضمّن أرقام المشروع وخلاصة المناقشات مع الإدارات والاعتمادات موضوع الخلاف التي يُترك أمر تقريرها لوزير المالية والوزير المختص.

في حال لم يصل النقاش إلى نتيجة بين وزارة المالية والإدارة المعنية يُرفع الخلاف إلى مجلس الوزراء للبت فيه.

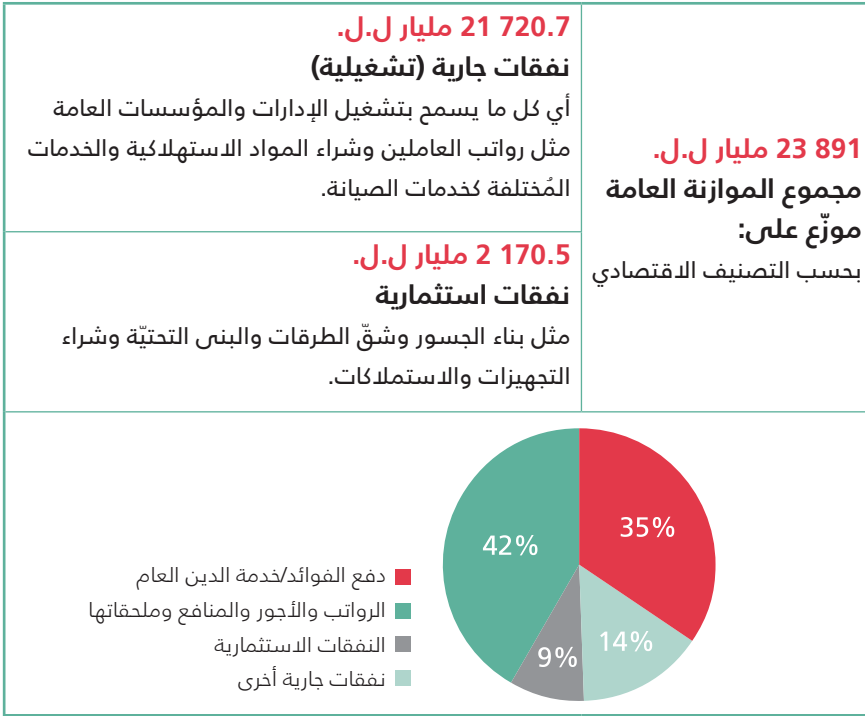
بعد البحث والنقاش في مقترحات كل الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة، وعلى ضوء النتائج، يتمّ إعداد مشروع الموازنة الذي يرفعه وزير المالية إلى مجلس الوزراء.

* بالنسبة لقطاع الطاقة، الرقم الإجمالي 2 188 مليار ل.ل. يتضمّن الرقم الملحوظ في التصنيف الوظيفي 88 مليار ل.ل. بالإضافة إلى سلفة الخزينة الطويلة الأجل 2 100 مليار ل.ل. لم تُلحظ ضمن اعتمادات الموازنة.

النفقات

كيف تتوزع نفقات الموازنة العامة ونفقات الموازنات الملحقة؟

ب



<p>96.8 مليار ل.ل. مديرية اليانصيب الوطني</p>	<p>2 827 مليار ل.ل. مجموع الموازنات المُلحقة موزع على:</p>
<p>30.4 مليار ل.ل. المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري</p>	
<p>2 700.3 مليار ل.ل. الاتصالات</p>	

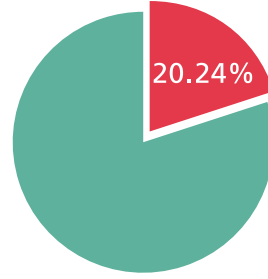
2 100 مليار ل.ل.
سلفة خزينة طويلة الأجل لصالح مؤسسة كهرباء لبنان غير مرصودة في الموازنة

ما هي أبرز نفقات الحماية الاجتماعية في موازنة 2018؟

ج

بلغت قيمة نفقات الحماية الاجتماعية 4 840.9 مليار ل.ل. منها:

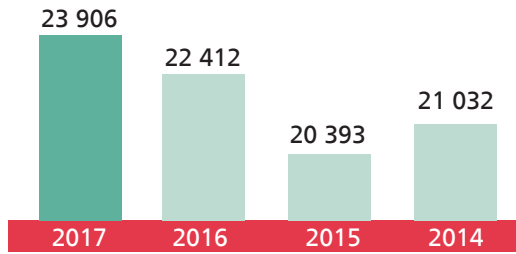
المرض 698.3 مليار ل.ل.
العجز 8.8 مليار ل.ل.
معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة 2 808.6 مليار ل.ل.
تقديمات عائلية 156 مليار ل.ل.
حماية حقوق المرأة 1.3 مليار ل.ل.
حماية اجتماعية غير مصنّفة 1 037 مليار ل.ل.



■ نفقات إجتماعية

كيف تطوّرت نفقات الدولة في السنوات السابقة؟

د



تطوّر إجمالي نفقات الدولة بين 2014 و 2017 (مليار ل.ل.)

ملاحظة: الأرقام المُتضمنة في الرسم البياني أعلاه هي أرقام النفقات الفعلية للسنوات السابقة كما صدرت في تقارير وزارة المالية باستثناء سنة 2017 حيث قيمة النفقات هي تقديرية وذلك بحسب ما ورد في قانون موازنة 2017 غير متضمنة إجمالي الموازنات المُلحقة.

المرجع: تقرير «مرصد المالية العامة» الصادر عن وزارة المالية، 2016.

النفقات

نفقات موازنة العام 2018 مقارنة مع موازنة العام 2017



نسبة النفقة من مجموع الموازنة العامة 2018 (%)	مجموع النفقات المقدّرة في موازنة 2018 (مليار ل.ل.)	نسبة النفقة من مجموع الموازنة العامة 2017 (%)	مجموع النفقات المقدّرة في موازنة 2017 (مليار ل.ل.)	الأبواب	
0.076%	18.10	0.085%	20.38	رئاسة الجمهورية	1
0.355%	84.79	0.300%	71.68	مجلس النواب	2
6.377%	1 523.51	6.459%	1 544.07	رئاسة مجلس الوزراء	3
0.008%	1.84	0.008%	1.87	المجلس الدستوري	4
0.488%	116.64	0.449%	107.37	وزارة العدل	5
0.750%	179.15	0.732%	175.11	وزارة الخارجية والمغتربين	6
6.991%	1 670.17	6.349%	1 517.86	وزارة الداخلية والبلديات	7
3.044%	727.33	2.636%	630.26	وزارة المالية	8
1.850%	441.94	1.946%	465.30	وزارة الأشغال العامة والنقل	9
13.389%	3 198.87	11.769%	2 813.40	وزارة الدفاع الوطني	10
8.755%	2 091.63	7.148%	1 708.69	وزارة التربية والتعليم العالي	11
3.051%	728.84	2.964%	708.54	وزارة الصحة العامة	12
0.109%	26.14	0.124%	29.59	وزارة الاقتصاد والتجارة	13
0.404%	96.54	0.311%	74.45	وزارة الزراعة	14
0.028%	6.69	0.030%	7.08	وزارة الاتصالات	15
1.629%	389.26	1.741%	416.22	وزارة العمل	16
0.199%	47.63	0.190%	45.33	وزارة الإعلام	17

1.372%	327.82	1.619%	387.09	وزارة الطاقة والمياه	18
0.099%	23.72	0.108%	25.71	وزارة السياحة	19
0.204%	48.64	0.194%	46.49	وزارة الثقافة	20
0.059%	14.02	0.059%	14.02	وزارة البيئة	21
0.034%	8.15	0.029%	7.04	وزارة المهجرين	22
0.061%	14.53	0.065%	15.51	وزارة الشباب والرياضة	23
0.954%	228	0.948%	226.67	وزارة الشؤون الاجتماعية	24
0.041%	9.78	0.034%	8.16	وزارة الصناعة	25
46.137%	11 022.64	47.896%	11 450.00	النفقات المشتركة	26
3.536%	844.73	5.806%	1 388.04	احتياطي الموازنة	27
	23 891.22		23 906.04	مجموع الموازنة العامة	
	96.80		115.80	مديرية اليانصيب الوطني	108
	30.49		45.26	المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	113
	2 700.32		2 615.99	الاتصالات	115
	2 827.62		2 777.06	مجموع الموازنات الملحقه	
	26 718.84		26 683.10	المجموع العام	

توزع النفقات بحسب التصنيف الإداري

المرجع: موازنة العام 2017 وموازنة العام 2018

الإيرادات

6

أ

ما هي الإيرادات المتوقعة لعام 2018؟

18 686 مليار ل.ل.

هي إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الموازنة العامة

14 276 مليار ل.ل.

الإيرادات الضريبية

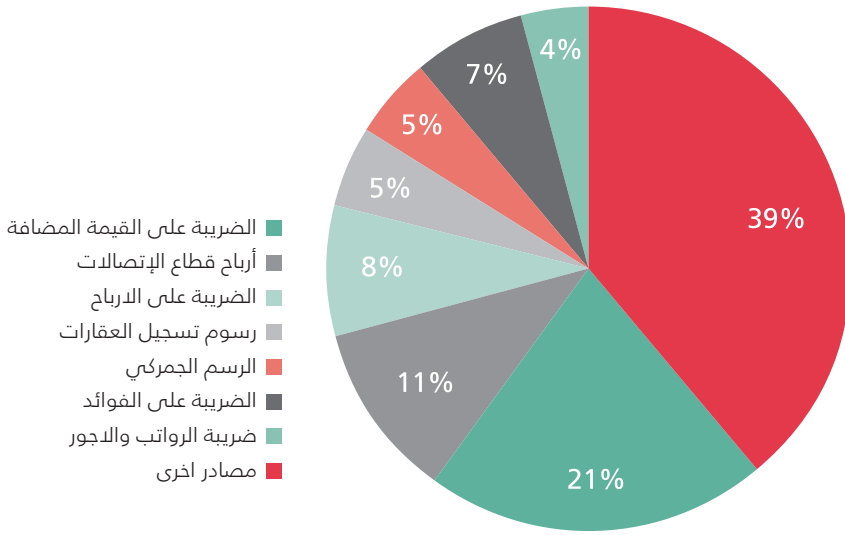
هي الضرائب والرسوم التي يدفعها
المواطن.

4 410 مليار ل.ل.

الإيرادات غير الضريبية

هي الإيرادات التي تحقّقها الدولة
من مؤسسات عامة رابحة ورسوم
على معاملات إدارية.

ب كيف تتوزع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المُتوقَّعة لعام 2018؟



توزع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

المرجع: موازنة العام 2018

كيف تُقدّر إيرادات الموازنة؟

تقوم مديرية الموازنة بتقييم الإمكانيات وتقدير الإيرادات المتوقَّعة توقُّرها للسنة المقبلة مع الأخذ بعين الاعتبار توجُّهات الحكومة والأهداف التي تضعها (زيادة ضريبة، تخفيض ضريبة...) والوضع الاقتصادي للبلاد (معدّلات النمو المتوقَّعة، معدّلات التضخُّم...)

الإيرادات

ما هي أبرز الإيرادات الضريبية المتوقعة لعام 2018؟

ج

الرسم الجمركي
863 مليار ل.ل.

الضريبة على الفائدة
المصرفية قدرها 7 %
1 301 مليار ل.ل.

الضريبة على القيمة
المضافة TVA
3 958 مليار ل.ل.

الضريبة على
الرواتب والأجور
780 مليار ل.ل.

الضريبة على الأرباح
1 493 مليار ل.ل.

رسوم تسجيل
العقارات
886 مليار ل.ل.

ما هي أبرز الإيرادات غير الضريبية المتوقعة لعام 2018؟

د

إيرادات مرفأ بيروت
214 مليار ل.ل.

إيرادات كازينو لبنان
118 مليار ل.ل.

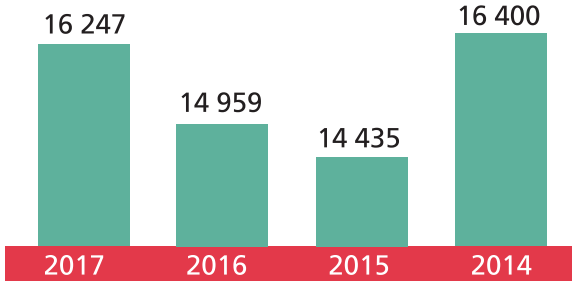
أرباح قطاع
الاتصالات
2 071 مليار ل.ل.

الرسوم الإدارية
817 مليار ل.ل.

حاصلات من أملاك
الدولة الخاصة
105 مليار ل.ل.

إيرادات مصرف
لبنان
61 مليار ل.ل.

كيف تطوّرت إيرادات الدولة في السنوات السابقة؟



تطوّر إجمالي إيرادات الدولة بين 2014 و2017 (مليار ل.س.)

ملاحظة: الأرقام المُتضمنة في الرسم البياني أعلاه هي أرقام الإيرادات الفعلية للسنوات السابقة كما صدرت في تقارير وزارة المالية، باستثناء عام 2017 فهي ملحوظة في جدول المقارنة الوارد في قانون موازنة عام 2018.

المرجع: تقرير «مرصد المالية العامة» الصادر عن وزارة المالية، 2016.

الإيرادات

مقارنة إيرادات موازنة 2017 و2018

9

موازنة 2018 (مليار ل.ل.)	محصل لعام 2017 (مليار ل.ل.)	قانون موازنة 2017 (مليار ل.ل.)	بيان الإيرادات	
3 997.75	4 200.24	4 224.17	الضريبة على الدخل	111
1 040.93	1.07	0.68	ضرائب أخرى على الدخل	119
220.90	282.62	272.28	الضريبة على الأملاك المبنية	121
176.85	166.42	173.39	رسم الانتقال	122
886.75	964.05	1 355.42	ضرائب غير متكررة على الأملاك	123
0	0	0	ضرائب على الأملاك البحرية	124
0	0	0	ضرائب أخرى على الأملاك	129
1 762.30	1 428.27	1 428.07	الرسوم الداخلية على السلع	131
126.36	130.73	105.75	أرباح إدارة الحصر	132
3.96	3.35	3.87	الرسوم على الخدمات	133
0.40	0.35	0.50	الضريبة على المبيعات	134
3 958.19	3 475.60	3 441.03	الضريبة على القيمة المضافة	135
508.49	461.48	446.98	رسوم أخرى على السلع والخدمات	139
863.14	742.22	867.79	رسوم على الاستيراد	141
0	0	0	رسوم الجمارك على التصدير	142
0	0	0	رسوم أخرى على التجارة والمبادلات الدولية	149
730.09	524.20	523.70	رسوم الطابع المالي	151

0	0	0	الرسم المقطوع	152
0	0	0	ضرائب غير مصنفة في حساب آخر	159
2 478.40	2 315.33	2 348.62	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة غير مالية	261
61.75	60.68	61.14	حاصلات من مؤسسات عامة مالية	262
105.12	266.21	103.05	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة	263
0	0	0	حاصلات من مؤسسات عامة استثمارية	264
6.13	6.80	6.01	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة	269
817.06	746.03	731.32	رسوم إدارية	271
33.06	32.96	31.84	عائدات إدارية	272
3.48	3.44	3.41	مبيعات	273
81.59	85.15	77.15	رسوم إجازات	274
19.85	15.20	21.72	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	279
38.80	38.18	30.15	غرامات وأحكام نقدية	281
0.008	0.034	0.007	مصادرات	282
0.31	0.40	0.28	عقوبات	283
311.09	221.37	155.54	حسومات تقاعدية	291
0	0.90	0	حاصلات البريد	292
0	0	0	الهبات الجارية الداخلية	294
0	60.91	0	الهبات الجارية الخارجية	295
454.00	12.77	2.08	الإيرادات غير الضريبية الاستثنائية	299
18 686.86	16 247.07	16 416.07	مجموع إيرادات الموازنة	

مقارنة الإيرادات والحاصلات الأخرى

المرجع: موازنة العام 2018

الدين العام

7

أ

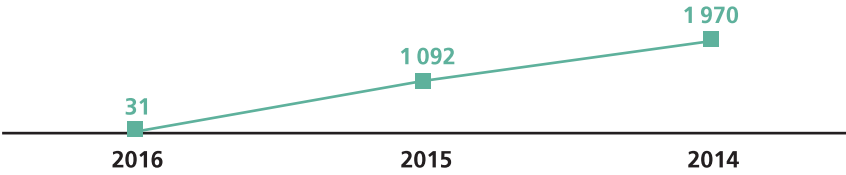
ما هو العجز المُتَوَقَّع لعام 2018؟

$$\text{إيرادات} \quad 18 \, 686.8 \text{ مليار ل.ل.} - \text{نفقات} \quad 23 \, 891.2 \text{ مليار ل.ل.} = \text{عجز} \quad 5 \, 204.4 \text{ مليار ل.ل.}$$

$$\text{عجز} + \text{ديون السنة الماضية} - \text{مستحقات الدين} = \text{ديون السنة الحالية}$$

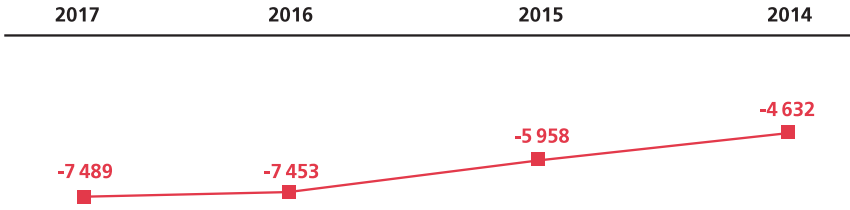
كيف تطوّر الميزان المالي في السنوات السابقة؟

ب



الميزان الأوّلي بين 2014 و2016 (بمليار ل.ل.)

| المرجع: تقرير «مرصد المالية العامة» الصادر عن وزارة المالية، 2016.

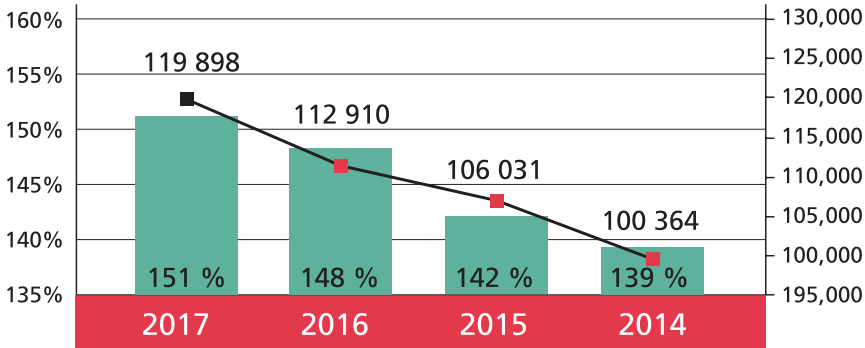


إجمالي الميزان المالي بين 2014 و2017 (مليار ل.ل.)

ملاحظة: الأرقام المُتضمنة في الرسم البياني هي الأرقام الفعلية للسنوات السابقة كما صدرت في تقارير وزارة المالية، باستثناء عام 2017 حيث إجمالي العجز هو رقم تقديري وذلك بحسب ما ورد في قانون موازنة 2017.

المرجع: تقرير «مرصد المالية العامة» الصادر عن وزارة المالية، 2016.

كيف تطوّرت كتلة الدين العام في السنوات السابقة؟

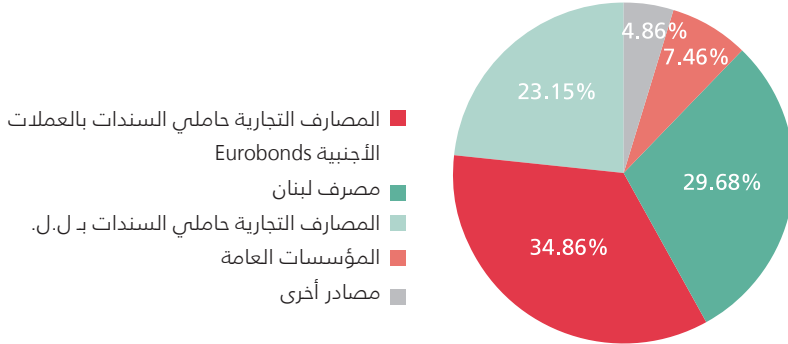


كتلة الدين العام بين 2014 و2017

المرجع: تقرير «الدين وأسواق الدين» الصادر عن وزارة المالية، 2017.

الدين العام

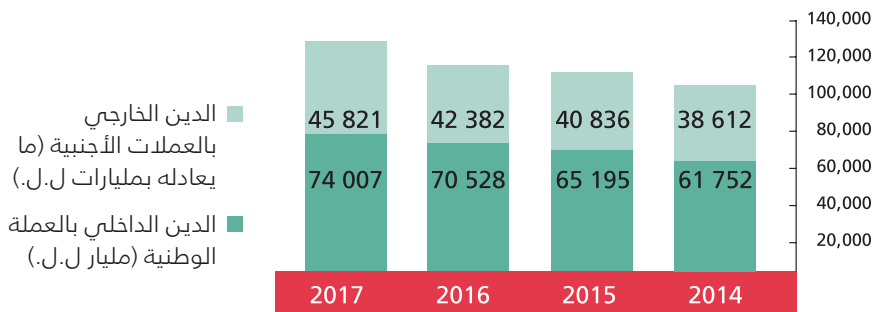
د من أي جهات تستدين الدولة؟



توزع الدين بحسب مصادر التمويل

المراجع: تقرير «الدين وأسواق الدين» الصادر عن وزارة المالية، 2017.

ه كيف يتوزع الدين العام؟



توزع الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية

المراجع: تقرير «الدين وأسواق الدين» الصادر عن وزارة المالية، 2017.

التعديلات الضريبية

8

التخفيضات الضريبية

- غرامات التحقق والتحصيل التي تجبها وزارة المالية. يتراوح التخفيض بين 90% و100%؛
 - الغرامات المتوجبة على متأخرات أوامر التحصيل الواردة من الإدارات والمؤسسات العامة والقطاع البلدي وسائر أشخاص القانون العام. تخفيض بنسبة 90%؛
 - الغرامات المتوجبة على متأخرات رسوم الميكانيك. تخفيض بنسبة 90%؛
 - الغرامات المتوجبة على متأخرات رسوم البلدية. تخفيض بنسبة 90%؛
 - الغرامات المتوجبة على متأخرات الرسوم البلدية على المؤسسات السياحية. تخفيض بنسبة 90%؛
 - الغرامات المتوجبة على متأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تخفيض بنسبة 90%؛
- شروط تسديد المتأخرات مع الغرامات المُخفّضة خلال مهلة 6 أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

مهل إضافية

- إعطاء مهلة إضافية مدّتها 6 أشهر من تاريخ نشر هذا القانون للاعتراض على الضرائب والرسوم التي تحقّقها مديرية المالية العامة.

الإعفاءات الضريبية

- للمستخدمين والعمال والأجراء الذين يشغلون في آن واحد وظيفة أو عملاً في مؤسسات أو محلات عدّة، أو يمارسون في الوقت نفسه مهنة خاضعة لضريبة الدخل (الباب الأول)، من غرامات التحقق والتحصيل عن السنوات 2016 وما قبل؛
- من رسم التأمين ورسم فك التأمين؛
- للشركات والمؤسسات التي توقّفت عن العمل منذ ما قبل تاريخ 2013/1/1 ولم تشطب من السجل التجاري، والشركات المدنية التي لم تشطب من السجل المدني، من الغرامات ومن رسم الطابع المالي والغرامات المتعلقة به جراء عدم تجديد مدّة العقد؛
- عقود استخدام الأجراء اللبنانيين من رسم الطابع المالي.

تقسيط الضرائب

- إمكانية تقسيط الضرائب المقتطعة عند المنبع والضريبة على القيمة المضافة المتوجبة على المكلفين لغاية تاريخ 2016/12/31.

التعديلات الضريبية

التسويات الضريبية

- فتح باب التسوية:
- لأوضاع المكلفين بضريبة الدخل لغاية العام 2016 ضمناً؛
- للتكاليف المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، المقدمة أمام لجان الاعتراضات؛
- لمالك العقار على مخالفات البناء.

التنزيلات الضريبية

- رفع التنزيل الخاص ببعض دور السكن للمالكين.

التحفيزات

- تحفيز المؤسسات لاستخدام أجراء لبنانيين جدد من خلال إعفائهم من تسديد اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين وذلك ضمن الشروط الواردة في قانون الموازنة.

تعديل شطور ضريبة الأملاك المبنية

تصبح الشطور على الشكل التالي:

معدّل الضريبة	الشطور الجديدة
4 في المئة	من 1 إلى 40 000 000 ل.ل.
6 في المئة	من 40 000 001 إلى 80 000 000 ل.ل.
8 في المئة	من 80 000 001 إلى 120 000 000 ل.ل.
11 في المئة	من 120 000 001 إلى 200 000 000 ل.ل.
14 في المئة	ما يزيد عن 200 000 000

معدّل الضريبة	الشطور قبل تعديلها
4 في المئة	من 1 إلى 20 000 000 ل.ل.
6 في المئة	من 20 000 001 إلى 40 000 000 ل.ل.
8 في المئة	من 40 000 001 إلى 60 000 000 ل.ل.
11 في المئة	من 60 000 001 إلى 100 000 000 ل.ل.
14 في المئة	ما يزيد عن 100 000 000

إجازات مختلفة

- الإجازة لوزارة العمل إصدار إجازات عمل للعاملين غير اللبنانيين لمدة سنتين على أن تستوفي ضعف الرسم الذي تتقاضاه على الإجازات التي تصدرها لمدة سنة واحدة؛
- الإجازة للأمن العام إصدار جواز إقامة للعمل لغير اللبنانيين الحائزين على إجازة عمل لمدة سنتين بدل سنة واحدة على أن يستوفي ضعف الرسم المفروض على جواز الإقامة الذي يُمنح لمدة سنة واحدة؛
- تعديل مدة صلاحية جوازات السفر والرسوم المتوّجة عليها لتصبح على الشكل التالي:
 - لمدة سنة واحدة 60 000 ل.ل.
 - لمدة خمس سنوات 300 000 ل.ل.
 - لمدة عشر سنوات 500 000 ل.ل.

تخفيض

- الرسم على التقديرات العينية العقارية للوحدات السكنية اللبنانية ليصبح:
 - 3 في المئة عن الجزء من قيمة العقار الذي لا يزيد عن 375 مليون ل.ل.
 - 5 في المئة عن الجزء من قيمة العقار الذي يزيد عن 375 مليون ل.ل.
- رسم الطابع المالي على رخص إشغال الأملاك العامة.

إعفاء العرب والأجانب

- إعفاء اللاعبين العرب والأجانب الذين يتمّ التعاقد معهم من قبل أندية الدرجتين الأولى والثانية لكافة الألعاب الرياضية من اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن رسوم سمات المرور والإقامة وإجازات العمل.

أبرز الإجراءات الإصلاحية

- إلغاء عدد من المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي لا جدوى اقتصادية أو خدمية من استمرارها ودمج المؤسسات التي تتشابه المهام والخدمات التي تقدّمها؛
- ترشيد التعويضات التي يتقاضوها الموظفون عن أعمال اللجان؛
- تحديد سقف لإعطاء المكافآت السنوية للموظفين والعاملين في الإدارات والمؤسسات العامة والقطاع البلدي وسائر أشخاص القانون العام؛
- منع نقل اعتمادات إضافية من الرواتب وملحقاتها إلى المكافآت والأعمال الإضافية؛
- استثناء عائلات شهداء ساحة الشرف والجرحى المعوقين في القوى العسكرية من التقسيط المنصوص عليه في المادة 18 من القانون رقم 46 تاريخ 2017/8/21؛
- استفادة زوج شهيد ساحة الشرف من كامل حصّته من المعاش التقاعدي أو من تعويض الصرف، وفي مؤسسة التعاضد مهما كان وضعه المادي؛
- منح كل عربي أو أجنبي يشتري وحدة سكنية في لبنان إقامة، على أن لا تقلّ قيمة الوحدة السكنية عن 750 مليون ل.ل. في بيروت و500 مليون ل.ل. في سائر المناطق؛
- تعديل دوام العمل الأسبوعي من 32 ساعة إلى 34 ساعة على أن يتم توزيعها بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبراعى فيه أن يكون الدوام يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة.
- تحديد العطلة القضائية السنوية للقضاة للقضاة بشهر ونصف الشهر يتم تحديد موعدها في الفترة الواقعة بين 15 تموز و30 أيلول؛

- إعفاء السيارات غير الملوّثة للبيئة من بعض الرسوم الجمركية ورسم الاستهلاك الداخلي ورسم التسجيل ورسم الميكانيك عند تسجيلها للمرة الأولى؛
- إعطاء القضاة العاملين والمتدرّجين والذين نقلوا إلى الإدارة بتاريخ نفاذ هذا القانون ثلاث درجات استثنائية؛
- إلغاء بعض الأحكام المتعلقة بالقضاة وبأساتذة الجامعة اللبنانية.

المشاريع والبرامج

10

بعض المشاريع والبرامج قيد التنفيذ

الإعتماد المرصود في موازنة سنة 2018	كلفة المشروع	
8.64 مليار ل.ل.	71.28 مليار ل.ل.	مشروع إنشاء أبنية وزارة المالية والمبنى الموّحد لإدارة الجمارك
16.5 مليار ل.ل.	60 مليار ل.ل.	مشروع إنشاء مرفأ سياحي في خليج جونيه
8.5 مليار ل.ل. 7.25 مليار ل.ل. 5 مليار ل.ل. 5 مليار ل.ل.	32 مليار ل.ل. 63 مليار ل.ل. 30 مليار ل.ل. 50 مليار ل.ل.	مشاريع إنشاء واستكمال طرق • توسيع وتأهيل طريق السلطانية - صيدا • استكمال تنفيذ طريق كفرمان - مرجعيون • تنفيذ طريق القديسين جبيل - البترون • استكمال أو توسّتراد الشمال طرابلس - الحدود الشمالية • استكمال وتأهيل طريق التوفيقية رأس بعلبك - القاع
5 مليار ل.ل.	50 مليار ل.ل.	برنامج إزالة القنابل العنقودية
2.5 مليار ل.ل.	50 مليار ل.ل.	برنامج تحقيق عتاد وتجهيزات وبنى تحتية للجيش اللبناني
271.5 مليار ل.ل.	1 348.2 مليار ل.ل.	مشروع إنشاء وتجهيز أبنية مدرسية
2.5 مليار ل.ل.	20 مليار ل.ل.	مشروع توسيع شبكة الاتصالات
75 مليار ل.ل.	450 مليار ل.ل.	مشروع تشييد أبنية للإدارات العامة في سبيل استغناء الدولة عن أعباء استئجار المباني والإنشاءات التي تشغلها
10 مليار ل.ل.	750 مليار ل.ل.	مشروع معالجة التلوّث في منطقة حوض الليطاني من النبع إلى المصب (القانون 63 خارج الموازنة)
97.8 مليار ل.ل.	1 100 مليار ل.ل.	موزعة على وزارة الزراعة، الطاقة والمياه، البيئة، الصناعة
97 مليار ل.ل.	850 مليار ل.ل.	تسديد ديون وتعويزات الاستملاك

- هل تعلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية تساهم بتأمين حليب للتوأم (عدد 3 وما فوق) بقيمة مليونين ل.ل.؟
- هل تعلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية تساهم بتقديم وجبات غذائية للمسنين والأطفال عبر جمعيات محدّدة؛
- هل تعلم أن المجلس الوطني للبحوث العلمية يقدّم منح لمتفوّقي الثانوية العامة الخمس الأوائل في فروع شهادة الثانوية العامة بالتعاون مع الجامعات المحلية؛ يختار الطالب الاختصاص الذي يريده والجامعة التي يرغب بالالتحاق بها ويعطيه المجلس منحة بقيمة 10 مليون ل.ل. سنوياً؛
- هل تعلم أن المؤسسة الوطنية للاستخدام تقدّم مساهمات لجمعيات خاصة متخصصة في مجال التدريب المهني بهدف تخريج بين 750 و1 000 عامل متدرّب سنوياً للعمل في مهن مطلوبة في سوق العمل؛
- هل تعلم أن وزارة الصحة تؤمّن الأدوية الدائمة بموجب إجازات شراء أو عبر مراكز الرعاية الصحية التابعة لها في جميع المناطق، كما تؤمّن أدوية الأمراض المستعصية والسرطانية؛
- هل تعلم أن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (عبر مراكز الخدمات الإنمائية) أطباء صحة عامة وأمراض داخلية وأسنان وقلب وأطفال ... وتقدّم الدواء مجاناً في حال توفّره؛
- هل تعلم أنه بالإمكان الحصول من وزارة الشؤون الاجتماعية على بطاقة فقر تخوّل حاملها من الاستفادة من مشروع استهداف الأسر الأكثر فقراً (تعلّم، استشفاء، تقديمات غذائية عند توفّرها)؛
- هل تعلم أن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تقدّم استشارات قانونية مجاناً للشركات الناشئة في لبنان؛
- هل تعلم أنه يمكنك الحصول على شتول مثمرة وحرّجية من مشاتل وزارة الزراعة.

الموازنة العامة في خمس أسئلة

12

1

مما يتكوّن صك الموازنة العامة؟

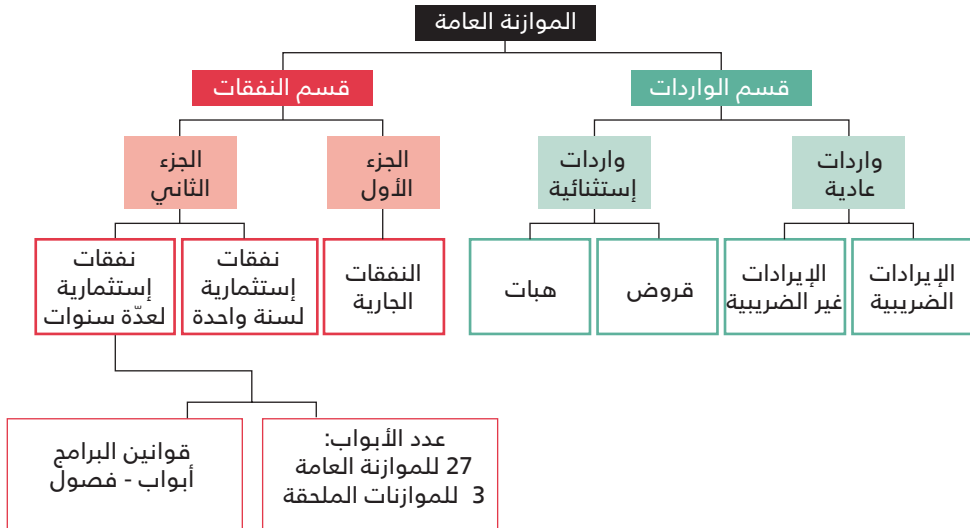
1 الموازنة العامة

2 الموازنات الملحقة

من المآخذ التي تُوجّه إلى الموازنة العامة، إنها لا تعبّر عن مالية الدولة الكاملة إذ أن صكّ الموازنة العامة لا يضم الموازنات المستقلة، الموازنات الإستثنائية وموازنات البلدية.

2

مما تتألّف الموازنة العامة للدولة؟



ما هي المبادئ الرئيسية للموازنة؟

الاستثناءات	المبادئ الخمس للموازنة	
<p>1- قوانين البرامج 2- تدوير الاعتمادات 3- الموازنات الإثننا عشرية 4- الاعتمادات الإضافية</p>	توضع الموازنة لسنة تتطابق مع السنة المدنية (أي تبدأ في 1 ك2 وتنتهي في 31 ك1).	مبدأ السنوية
<p>1- الموازنات الاستثنائية 2- الموازنات المستقلة 3- الموازنات الملحقة 4- الحسابات الخصوصية في الخزينة</p>	للدولة موازنة واحدة، تحتويها وثيقة واحدة تجمع جميع نفقاتها وجميع وارداتها.	مبدأ الوحدة
<p>1- علاقة الموازنات المستقلة والموازنات الملحقة بالموازنة العامة 2- اعتماد مبدأ الصوافي في قيد حاصلات بعض الرسوم</p>	تظهر الموازنة قسما النفقات والواردات بكامل مبالغهما دون مقاصة بينهما أو اقتطاع منهما.	مبدأ الشمول
<p>1- تخصيص بعض الواردات لنفقة معيّنة لاعتبارات عملية 2- تخصيص بعض الواردات لنفقة معيّنة لاعتبارات الثقة 3- تخصيص بعض الواردات لنفقات ذات صلة بها 4- تخصيص بعض الواردات لصالح البلديات 5- تخصيص واردات المرافق ذات الموازنات الملحقة والمستقلة 6- الأموال المقدمة للدولة مشروطة بوجهة إنفاق معيّنة (أموال المساهمات)</p>	لا تخصّص الموازنة واردات معيّنة لتغطية نفقات معيّنة.	مبدأ الشيوخ
العجز أو الوفّر.	يكون مجموع النفقات العامة في الموازنة مساوياً لمجموع الإيرادات العادية.	مبدأ التوازن

الموازنة العامة في ستة أسئلة

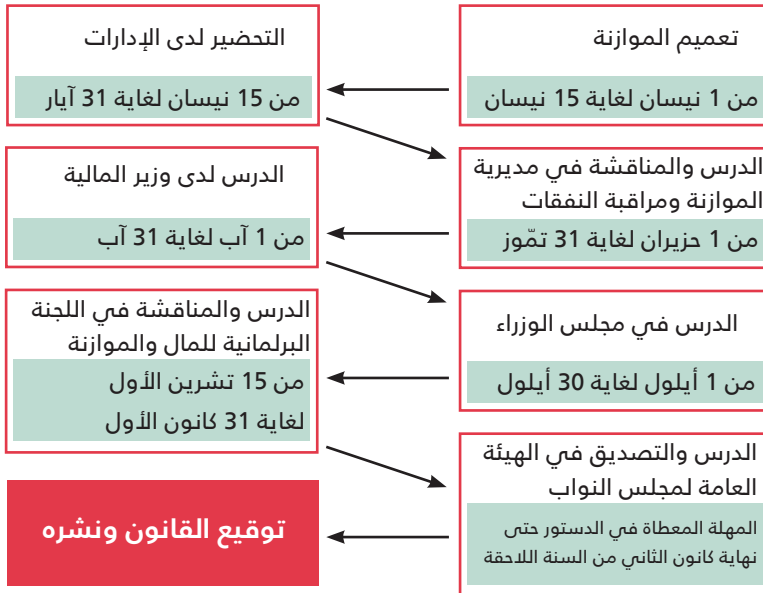
4

ما هي المراحل الأساسية لإعداد وإقرار الموازنة؟

4	3	2	1
إقرار الموازنة	درس وإقرار الموازنة	توحيد الموازنة وتأمين توازنها	إعداد الموازنة
المسؤول: مجلس النواب	المسؤول: مجلس الوزراء	المسؤول: وزارة المالية	المسؤول: الإدارات المعنية

5

ما هي المهل الزمنية لإعداد وإقرار الموازنة؟



512، كورنيش النهر
ص.ب.: 16-5870 بيروت لبنان
تلفون: +961 1 425 146/9
فاكس: +961 1 426 860

institutdesfinances.gov.lb

 IOFLebanon

 IOFLebanon

 InstituteOfFinance